

أزمة النظام الاقتصادي الاجتماعي الأمريكي نظرة تاريخية مع التركيز على إدارة ريغن

محمد عبد الشفيق عيسى
معهد التخطيط القومي - مصر

مقدمة

الولايات المتحدة الأمريكية هي اول قوة اقتصادية في عالمنا، اذ تستحوذ على اكبر نصيب نسبي من «الناتج القومي الاجمالي» المجمع على المستوى الكوني، وتقدم وحدها ما يقرب من نصف «المعرفة التكنولوجية» غير المتجسدة الداخلة في التجارة الدولية. ومن جهة ثانية فان الولايات المتحدة تشاطر الاتحاد السوفيتي السيادة في علاقة القوة السياسية والعسكرية التي تشكل - الى حد بعيد - أساس النظام الدولي المعاصر، أي علاقة «القطبية الثنائية». وبهذه الصفة تقود الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة التي تضم الى جانبها كلا من اوروبا الغربية، قائدة العالم طوال العصور الحديثة، واليابان، أكبر قوة اقتصادية في الشرق الآسيوي. وتأتلف هذه المجموعة سياسيا وعسكريا ضمن ما يسمى «بالتحالف الغربي» وتتمثل ابرز تجسيدات التنظيمية في «حلف شمال الاطلسي». ومن جهة ثالثة فان مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة، مجموعة التحالف الغربي، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، تسيطر على الكثرة الكاثرة من المعاملات الاقتصادية الخارجية للعالم الثالث في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، اذ تتم معها بالذات نسبة 75٪ من المعاملات التجارية الخارجية لهذا العالم، واكثر من هذه النسبة في مجال التدفقات المالية والتكنولوجية.

لهذا تصبح دراسة «الحالة الأمريكية» مبررة تماما في معرض البحث عن الداء والدواء للاقتصاد العالمي المعاصر، وللاقتصادات بلدان العالم الثالث على وجه التحديد، ومن هنا اخترنا الحديث عن «أزمة النظام الاقتصادي - الاجتماعي الأمريكي»، كوجه رئيسي من اوجه الأزمة الاقتصادية العالمية وآثارها على البلاد المتخلفة مع تركيز خاص على

مرحلة ادارة ريغن (1981 - 1988)، ومن وجهة نظر (الاقتصاد السياسي) حيث يتبدى التفاعل المتبادل بين العوامل الاقتصادية والسياسية في اطار الدراسة المجتمعية. ولتكن فاتحة الحديث عرضا لجذور الأزمة الأمريكية.

الركود والانتعاش في الاقتصاد الأمريكي المعاصر : القوى التاريخية الفعالة

لمحة تاريخية : لقد أفلتت الرأسمالية الغربية من المصير المحتوم - نظريا - الذي تنبأ به كارل ماركس. ولكن ماركس لم يقدر له أن يعيش ليشهد المرحلة التاريخية الجديدة التي دخلتها الرأسمالية والتي أخذت معالمها في التبلور عبر العقدتين الأخيرتين من القرن التاسع عشر، فقد برزت الاختكارات في أوروبا، ونشطت في اطار سيادة «رأس المال المالي» وتأسست علاقات اقتصادية - انتاجية وطيدة مع المستعمرات وأشباه المستعمرات في أفريقيا وآسيا والبلدان المستقلة اسميا في أمريكا اللاتينية، وانتقلت التكنولوجيا الأوروبية الى الولايات المتحدة الأمريكية ذلك الوطن الجديد البكر بموارده الطبيعية والشرية والمالية الوفيرة، كما استحدثت صناعات جديدة بناء على اختراعات علمية وابتكارات عميقة الأثر سواء في ميدان المواد الأولية والصناعات الوسيطة (الحديد والصلب)، أو في ميدان مصادر الطاقة (البترول) او في انتاج سلع نهائية جديدة (السيارة)، وأخيرا فقد انتعش الانفاق العسكري اعدادا للصراع الأوروبي على اقتسام المستعمرات وهو ما انتهى بقيام الحرب العالمية الأولى.

ومع انتهاء العقد الثاني للقرن العشرين بدت واضحة للعيان تلك القوى الفعالة التي حالت دون انهيار النظام الرأسمالي مجددة شبابه الى حين. وهذه القوى هي : الاستعمار، والحرب، والتقدم التكنولوجي. فبالاستعمار تمكنت الرأسمالية الغربية من تصدير «الفائض الاقتصادي»، تصدير رأس المال بتعبير لينين، الى أمريكا وآسيا وأفريقيا لتستفيد من الوفرة النسبية، والرخص النسبي لنفقة العمل والموارد الطبيعية، وبالحرب تمكنت من انعاش «الطلب العسكري» كقوة دافعة للانفاق الكلي، فالانتاج، وبالتقدم التكنولوجي استطاعت بعث الحيوية في الجهاز الانتاجي. وبواسطة الاستعمار والحرب والتكنولوجيا معا تمكنت الرأسمالية الأوروبية من توفير المواد الأولية ومنافذ الأسواق وفرص الاستثمار بحيث رفعت باستمرار من مستوى معيشة «الطبقة العاملة» في بلادها وتمكنت بالتالي من تحويل دوافع الثورة الاجتماعية والسياسية الى تيار «المطالب الاقتصادية»، كما تمكنت من تعبئة معظم القوى السياسية المعبرة عن الطبقة العاملة حينئذ الى جانب البرجوازية في كل دولة بمفردها لمواجهة «البرجوازيات» الأوروبية الأخرى في ابتزاز مبرمج للمشاعر القومية، عشية وأثناء الحرب العالمية الأولى.

لقد استطاعت هذه القوى الفعالة ان تسيطر على الأزمات الدورية، الدورات الاقتصادية، التي لازمت الرأسمالية الأوروبية والأمريكية، بحيث أطلت في فترات الانتعاش وهذبت فترات الانكماش، حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. وفي العقد التالي للحرب عاودت القوى الفعالة دورها في كبح التضخم حتى حدثت أسوأ أزمة مر بها الاقتصاد الرأسمالي المعاصر عام 1929 وهي أزمة الكساد الكبير.

القوى التاريخية الفعالة 1930 - 1980 : طوال نصف القرن الممتد من 1930 الى 1980 استطاعت الرأسمالية الأمريكية أن تتفادى النتيجة الطبيعية لاستمرار مفعول الاتجاهات الأصلية الكامنة في الرأسمالية الاحتكارية، اتجاهات تبديد الفائض الاقتصادي، وتأكيد الوضع الأدنى لعنصر العمل بالمقارنة مع رأس المال، وهي الاتجاهات التي لو تركت لفاعليتها التلقائية لانتجت أزمات اقتصادية أكثر عمقا تتوج «بالأزمة الاقتصادية العامة للرأسمالية» كمدخل لتلاشي النظام الرأسمالي (باران وسوزي، 1978: 13). وينطبق مفهوم «القوى التاريخية الفعالة» على هذه المرحلة الطويلة انطباقا دقيقا مع ملامح متميزة بالطبع تستدعيها الظروف المتميزة، ولكن يضاف الى القوى الثلاث التقليدية قوة فعالة اضافية هي «تدخل الدولة» وفي ما يلي نتناول هذا العامل بالتفصيل على أن نتبعه بالعوامل الأخرى بتفصيل أقل.

تدخل الدولة في الاقتصاد الأمريكي : كانت معالجة أزمة الكساد في الثلاثينات هي المدخل المعجل بتدخل الدولة تدخلا فعالا، يزيد عما شهدت المراحل التاريخية السابقة للرأسمالية الأوروبية والأمريكية. وقد تبين مع العجالة السابقة أن الدولة لم تكن غائبة عن الاقتصاد الرأسمالي في مراحلها السابقة وإنما كان لها دائما دورها الحاسم عبر تصدر الجهود الاستعمارية والحربية ثم الجهود الصناعية بدرجة أقل، بل كان لها دورها الفعال في السياسات الاجتماعية خاصة نظم التأمين الاجتماعي كما حدث في ألمانيا وبريطانيا وشمال أوروبا، إضافة الى دورها في مجالات التجارة الخارجية والمال، والتنظيم الصناعي (التشريعات المبكرة لمقاومة الاحتكار في الولايات المتحدة بصفة خاصة...). غير أن تدخل الدولة في المرحلة الجديدة من تطور الاقتصاد الأمريكي قد أخذ أبعادا توجيهية جديدة كان لها آثارها العميقة على التطور الاقتصادي لدرجة أن البعض وصف الرأسمالية الجديدة بـ «رأسمالية الدولة الاحتكارية». ولن نخوض في تفصيلات الجدل النظري الذي أحاط بتدخل الدولة في الثلاثينات والأربعينات بالتفاعل مع آراء الاقتصادي البريطاني «كينز» الذي صاغ مفهومها متكاملا صار علما عليه فيما سمي «الاقتصاد الكينزي»، وإنما يهمننا المسار الفعلي الذي بادر بانتهاجه الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت غداة تسلمه لمسؤوليات إدارته في 4 مارس 1933، والذي استمر بصورة أو بأخرى حتى أول

الثمانينات، أي حتى وصول رونالد ريغن الى منصب الرئاسة. ويمكن القول ان الخط العام لتدخل الدولة - الذي مر بمنعطفات كثيرة - قد أخذ شقين رئيسيين:

أ) تزايد دور الدولة في المجال المالي من النشاط الاقتصادي، سواء في جانب النفقات (تزايد الانفاق العام الاجتماعي والعسكري) أو في جانب الإيرادات (تزايد معدلات الضريبة).

ب) تولى دور آخر - بدرجة أقل - في الجانب غير المباشر للمجال الانتاجي، خاصة عبر تمويل أعمال البحث والتطوير التكنولوجي R & D وعبر المراقبة العامة للعمليات الصناعية (مكافحة التلوث، الأمن الصناعي والسلامة المهنية...). وفي ما يلي نتناول هذه النقاط تباعاً:

سياسة الانفاق العام : تلقت سياسة الانفاق العام (خاصة الانفاق الاجتماعي) دفعة هائلة تمت على ثلاث موجات رئيسية : أولاها الموجة التي حملتها «السياسة الاقتصادية الجديدة» New Deal لروزفلت في الثلاثينات. وثانيها الموجة التي حملها شعار «المجتمع العظيم» Great Society الذي دشنه الرئيس جونسون اعتباراً من عام 1964. وثالثها الموجة التي حملت نيكسون - فورد في النصف الأول من السبعينات. أما في عهد روزفلت فقد بدأ تطبيق شعارات الفكر الاقتصادي الرأسمالي في صورته الكينزية التي يمكن تسميتها «اقتصاديات الطلب» Demand-Side Economics أي تلك القائمة على حفز الطلب لادارة عجلة الجهاز الانتاجي، عبر انعاش القدرة الشرائية لمزيد من القوى الاجتماعية. وتطبيقاً لذلك صدرت في عام 1935 ثلاثة برامج هي : التأمين الاجتماعي (تأمينات المسنين والأرامل) والتأمين ضد البطالة، و «المساعدات العامة» او «مدفوعات الرفاهية» وذلك للمكفوفين والاطفال المعولين والمسنين من الفقراء غير المشمولين بنظام التأمين الاجتماعي. وفي منتصف الستينات حدثت «الموجة الثانية» للنفقات الاجتماعية. فقد أعلن «جونسون» عام 1964 ما سمي «الحرب على الفقر» وصدرت تشريعات جديدة للتأمين الاجتماعي والتأمين ضد البطالة وتوسعت برامج المساعدات العامة لتشمل فئات جديدة. غير ان هذه الموجة قد جرت في غمار موجة عاتية اخرى لزيادة الانفاق العسكري المصاحب لتفاعلات الصراع وسباق التسلح مع الاتحاد السوفيتي رغم اعلان (التعايش السلمي)، والمصاحب بصفة خاصة لحرب فيتنام. وانسابت النفقات العسكرية المتزايدة الى تمويل القوات البرية التي ارسلت الى جنوب فيتنام - واذ لم يكن عدد هذه القوات يزيد عند وفاة كيندي عن 17000 رجل فانه ارتفع في ظل ادارة جونسون الى قرابة نصف مليون، كما بدأ ضرب فيتنام الشمالية منذ فبراير. 1965.

ومنذ منتصف الستينات حتى منتصف السبعينات وخاصة خلال الموجة الثالثة للانفاق الاجتماعي التحويلي تبلورت «البرامج الاجتماعية» تماما : فقد توسعت قاعدة المستفيدين مما يسمى «برامج الرفاهية» أو «المساعدات العامة» Public Assistance وخاصة برنامج المعونة للأسر ذات الاطفال المعولين Aid to Families with Dependent Children كما زادت امكانيات برنامج «الاسكان العمومي» Public Housing و «التجديد الحضري» Rural Renewal. وأضيفت برامج جديدة مثل ايصالات أو طوابع الغذاء Food Stamps والرعاية الصحية المدعومة لكبار السن Medicare والرعاية الصحية المدعومة لمتلقي المساعدات العامة وفقراء العاملين Medicaid كما صدر (القانون الشامل للعمالة والتدريب)، الى غير ذلك من تشريعات اخرى لمساعدة الفقراء في تحمل نفقات الوقود المتزايدة ونفقات الاجارات السكنية. . الخ (14 : 1982, Piven & Cloward). وهكذا تكاملت في السبعينات صورة «دولة الرفاهية» - على حد تعبير البعض - في الولايات المتحدة الامريكية Welfare State بالتوازي مع نفس الظاهرة في أوروبا الشمالية وخاصة في المانيا الاتحادية وفرنسا والسويد.

والخلاصة لقد زادت النفقات العامة - عسكرية ومدنية - زيادة كبيرة في نصف القرن الممتد من 1930 الى 1980. وبعد ان لم تكن نسبة النفقات الحكومية في عام 1929 تزيد عن 9,8٪ من الناتج القومي الاجمالي اذا بها تقفز في اواسط الخمسينات الى 25,4٪، ثم تراوح حول هذه النسبة طوال سني المرحلة محل البحث (23٪ في عام 1980).

الارادات العامة السياسية الضريبية - وهنا ثور نقطتان هما : أولا - لقد كان ضروريا للحكومة الأمريكية ان تواجه زيادة الانفاق بزيادة الضريبة وهي المصدر الرئيسي للارادات العامة في المجتمع الرأسمالي. وقد زادت بالفعل معدلات الضريبة فالحصيلة الضريبية، ولكن ليس الى الحد الذي يغطي زيادة النفقات العامة. ويعود ذلك الى الضغوط السياسية التي تثيرها الشركات الكبرى بصفة خاصة. وترتد هذه الحقيقة اساسا الى منتصف الستينات حينما واجه جونسون مشكلة تمويل الانفاق العسكري المتزايد للحملة الحربية الأمريكية في فيتنام، وفي ذلك الوقت (1965) كان العبء الضريبي (نسبة الضريبة الى الدولار الواحد من الناتج القومي الاجمالي) يمثل اقل من 30٪. ورغم احجام جونسون عن زيادة الضرائب جذريا فقد واصلت ارتفاعها مع ذلك، حتى بلغت الحصيلة الضريبية في وقت لاحق - طبقا للتقدير خلال الربع الأول من عام 1981 حوالي 943 مليون دولار او 37٪ من الناتج القومي الصافي (15 : 1982, Solomon).

ثانيا - ان السياسة الضريبية متحيزة اجتماعيا لصالح اصحاب رؤوس الأموال الكبيرة ونستدل على ذلك مما يأتي : أ) هياكل الضريبة اذا يلفت الانتباه أنه بينما تنخفض حصيلة

ضرائب الدخل والثروة على البرجوازية العليا ممثلة في الشركات وخاصة شركات المساهمة العملاقة فان الممول الرئيسي للضرائب الأمريكية هم العاملون على مختلف مستوياتهم، وتقدم ضرائب الدخل الشخصي وحدها أكثر من ثلث إجمالي الحصيلة في مطلع الثمانينات. وصحيح ان هذه الضرائب تنطبق ايضا على أولئك الرأسماليين الذين لا يقتصر نشاطهم على ملكية الأسهم والسندات ولكن يمتد الى العمل في المواقع القيادية بالشركات (وهذه هي الحالة السائدة بالنسبة لكبار الرأسماليين)، الا أن القاعدة العريضة لممولي ضريبة الدخل الشخصي تتمثل في الطبقة المتوسطة. وبلى ضريبة الدخل الشخصي ضرائب التأمين الاجتماعي (وبلغ نصيبها من إجمالي الحصيلة في مطلع الثمانينات 25٪) ولا شبهة في أنها تمس كافة قطاعات العاملين. ب) ويزيد تأثير ضرائب التأمين الاجتماعي على صغار العاملين بصفة رئيسية خاصة مع تزايد معدلات التضخم التي ترفع تلقائيا من «الفئات الضريبية» التي يندرجون فيها مع كل زيادة في الدخل النقدي Bracket Creep رغم عدم زيادة الدخل الحقيقي.

مأزق السياسة المالية - العجز المتصاعد في الموازنة العامة : قلنا إن سعي الرأسمالية الاحتكارية الى مقاومة الركود يؤدي بها الى حفز الطلب الفعلي عبر زيادة الانفاق العام، وأن النفقات الاجتماعية قد واصلت زيادتها لهذا السبب ولأسباب أخرى متشابكة أشرنا الى بعضها، وإن النفقات العسكرية مالت الى الارتفاع المطرد بدورها انساقا مع منطق الحرب الباردة ازاء القطب الثاني في النظام الدولي (الاتحاد السوفيتي) والحروب المحدودة التي خاضها الجيش الأمريكي وجيوش الأنظمة التابعة له في العالم الثالث، ورأينا ان الضغوط السياسية للشركات الاحتكارية، بل تصدر مصالح هذه الشركات لأجهزة صنع القرار الأمريكي القومي، تمنع من اتخاذ الضريبة اداة فعالة للايراد العام، برغم زيادة معدلاتها الجديدة.

ومن الفجوة بين نفقات متصاعدة وايرادات لا تجاريا، يتولد العجز في موازنة الدولة. وقد بدأ العجز هينا ومحتملا في سنوات ادارة روزفلت السابقة للحرب العالمية الثانية بل طوال السنوات الثلاث الاولى منها، ثم تصاعد في فترة 1942 - 1945 وبلغت قيمته في السنة الاخيرة 47,5 مليون دولار. وكانت نسبة العجز المجمع طوال الاعوام الاثني عشر التي قضاها روزفلت في الرئاسة الى الناتج القومي الإجمالي 14٪، وبعد الحرب تراوحت الاوضاع التوازنية العامة بين العجز والفائض، بل سجلت فائضا في سبع سنوات متفرقة من الفترة الممتدة من عام 1946 الى 1961. ولكن اعتبارا من عام 1962 لم تحقق الموازنة السنوية فائضا قط (باستثناء عام 1969) بل مالت نسبة العجز للناتج القومي الإجمالي الى الزيادة المطردة : وقد ارتفعت هذه النسبة من 0,2٪ في ظل ادارة ترومان (1953)

(1946 - الى 0,5٪ في عهد ايزنهاور (1954 - 1961) ثم إلى 1,1٪ في ظل كيندي (1962 - 1963) ومال العجز تحت ادارة جونسون (1964 - 1969) الى النقص قليلا 0,9٪، ثم عاود ارتفاعه مع ادارة نيكسون (1970 - 1974) بحيث وصل الى 1,2٪ غير انه تضاعف بثلاثة امثال تقريبا في الفترة القصيرة التي قضاها فوردي (1975 - 1976) ليصل الى 3,5٪. وانخفضت النسبة قليلا في عهد كارتر (1977 - 1980) بحيث سجلت 2٪ (Solomon, 1982 : 70).

ولقد تقدمت السياسة النقدية للحكومة لتحاول معالجة آثار سياستها المالية، وذلك عن طريق تغطية العجز بواسطة اصدار سندات مسحوبة على الخزانة العامة، اي بالاقتراض من البنك المركزي (بنك الاحتياط المركزي) والنظام المصرفي. وادت زيادة «العرض النقدي» المتولدة من ذلك - مقابل نقص المرونة في الجهاز الانتاجي بفعل الركود المتأصل - الى ارتفاع متواصل في الاسعار، اي الى زيادة مطردة في معدل التضخم. ومن اجل تعزيز التمويل التضخمي بالطريقة السابقة مال «بنك الاحتياط الفيدرالي» الى رفع «سعر الفائدة» لجذب الافراد لشراء السندات الحكومية ولتشجيع دخول رؤوس الاموال الاوروبية الغربية ورؤوس اموال «الاوليك». ورغم ان ارتفاع سعر الفائدة قد ادى مع الزمن الى الحد من معدل التضخم الا انه ادى في نفس الوقت الى ارتفاع تكلفة الاستثمار مما عمق الازمة الركودية، وهكذا وقعت السياسة النقدية في مأزق مناظر. ومن هنا بدا مع غروب السبعينات ومشرق الثمانينات أن «تدخل الدولة» - في المجال المالي من الحياة الاقتصادية - قد اخذ يفقد فاعليته كقوة تاريخية يناط بها انقاذ «الرأسمالية الاحتكارية». ولكن ماذا عن تدخل الدولة في المجال الانتاجي؟.

الدولة واعمال البحث والتطوير : الدولة في الولايات المتحدة الامريكية لا تقوم بنشاط انتاجي مباشر، بعكس معظم الدول الرأسمالية المتقدمة الاخرى حيث يقوم فيها قطاع عام صناعي يتفاوت في درجة قوته من هذه الدولة الى تلك. وانما تترك الدولة للشركات - بقيادة الاحتكارات مسئولية النشاط، ثم تعبر عن اندماج القوى الرئيسية للنظام (قوى المركب الصناعي - العسكري) وذلك من خلال التقدم «بعقود فيدرالية» لتمويل اعمال البحث والتطوير ذات الاهمية المشتركة، وعقود فيدرالية للمشتريات، خاصة العسكرية. وتمثل عقود التمويل والمشتريات الاداة الرئيسية لتأكيد التحالف المتين بين رجال الدولة ورجال القوات المسلحة و «سادة» الصناعة. وبداية، نجد ان هناك تفاوتاً ملحوظاً بين نصيب الدولة في تمويل اعمال البحث والتطوير ونصيبها في تنفيذ او اداء هذه الاعمال، وهو ما يعني ان الشطر الاعظم منها لا يتم في داخل المعامل الحكومية نفسها، ولكنه يتم في معامل الشركات الكبرى بالذات وخاصة العسكرية منها. ولذلك نجد ان نصيب الحكومة في التمويل الكلي للبحث والتطوير على مستوى الاقتصاد القومي قد تراوح بين 54٪ في عام

1953 و 66٪ عام 1966 (وهبط في عام 1975 الى 53٪). بينما ان نصيب الحكومة في تنفيذ البحث والتطوير يتراوح بين 20٪ عام 1953 و 15٪ عام 1975 (130 : Nau, 1976). وفي الحالين نلاحظ الاتجاه النزولي للنصيب الحكومي، وهو ما يعكس هبوط دور الدولة في هذا الميدان.

واذا تدرجنا خطوة تالية من البحث والتطوير على مستوى الاقتصاد القومي الى البحث والتطوير على المستوى الصناعي فقط فسوف نجد انه وان تميز النصيب النسبي لكل من الحكومة والشركات بثبات ملحوظ عبر الفترة من 1953 الى 1975، الا ان نصيب الحكومة في الصناعة التحويلية بالذات قد نقص بشكل ملحوظ بينما لم ينقص نصيبها في الصناعات الاستخراجية بنفس القدر، فعلى المستوى الصناعي ككل بلغ نصيب الحكومة الفيدرالية عام 1953 نسبة 39٪ مقابل 61٪ للشركات، وفي عام 1975 قدرت النسبتان بـ 38٪ و 62٪ على التوالي (135 : Nau, 1976). هذا بينما هبط نصيب الحكومة في تمويل البحث والتطوير بالصناعات التحويلية هبوطا ملحوظا : من 57٪ عام 1953 الى 39٪ عام 1975، مقابل ارتفاع نصيب الشركات من 43٪ في السنة الاولى الى 61٪ في السنة الاخيرة. وفي الصناعات الاستخراجية لم تسجل النسبتان تغيرا ملحوظا بنفس القدر كما قلنا فقد هبط نصيب الحكومة من 69٪ الى 59٪ وارتفع نصيب الشركات من 31٪ الى 41٪.

ولنتقدم خطوة ثالثة في التحليل، ذلك ان هبوط النصيب الحكومي الفيدرالي قد سجل معدلات عالية في القطاعات الرائدة على وجه التحديد، وخاصة في العقد الممتد من 1963 الى 1973. ففي قطاع الطائرات والصواريخ انخفض النصيب الحكومي من 90٪ في السنة الاولى الى 78٪ في السنة الاخيرة بينما زاد نصيب الشركات الصناعية الخاصة من 10٪ الى 22٪ على التوالي. وفي المعدات الكهربائية والاتصالات هبط النصيب الحكومي من 65٪ الى 50٪ مقابل ارتفاع نصيب قطاع الاعمال المنظم من 35٪ الى 50٪ أما في قطاع انتاج الآلات فقد انخفض النصيب الفيدرالي من 26٪ الى 16٪ بينما ارتفع النصيب الخاص من 74٪ الى 84٪ (152 : Nau, 1976).

وهكذا يتبين منذ منتصف السبعينات ان جهاز الدولة الامريكية قد بدأ يفقد سيطرته على مداخلات فمخرجات الانشطة العلمية والتكنولوجية في الصناعة، خاصة في القطاعات الرائدة منها، مقابل تزايد موارد وسطوة الاحتكارات العملاقة. وقد تراق ذلك مع الانفراج في العلاقة الثنائية مع الاتحاد السوفييتي مما اتاح مزيدا من الحرية لرأس المال الخاص في اجراء التدفقات التكنولوجية الى الشرق. وحينما اخذ الاتحاد السوفييتي يوسع من رقعة نفوذه السياسي والعسكري ببعض مناطق العالم الثالث خلال النصف الثاني من السبعينات، مالت الحكومة الامريكية الى التشدد مع الشركات الخاصة لمراقبة التدفق

التكنولوجي بل بمراقبة تبادل المعلومات العلمية بين المحافل والمؤسسات الاكاديمية والثقافية . ولكن هذا لا ينفي الحقيقة الرئيسية للتطور الصناعي والتكنولوجي وهي تناقص الدور النسبي للحكومة في المجال الانتاجي ، مع التسليم بضيق الدائرة التي يتحرك فيها هذا الدور أصلا . وبذلك يواجه تدخل الدولة مأزقا في مجال الانتاج ، يتكامل مع المأزق في مجال المال والنقد ، بحيث يضع النظام الاقتصادي برمته أمام «مفترق الطرق» التاريخي .

الثورة العلمية التكنولوجية : في سياق المقولة التي طرحناها ، اي «القوى التاريخية الفعالة» ، وبالتطبيق على المرحلة الممتدة من 1930 الى 1980 ، تناولنا في الصفحات السابقة «تدخل الدولة» وفي ما يلي نستعرض القوة الثانية وهي «الثورة العلمية التكنولوجية» . واذا امكن القول ان الثورة العلمية التكنولوجية تجدد محاورها الرئيسية في الالكترونيات والمعلومات ، «الايوتوماتية» ، فان صناعة الالكترونيات بفروعها الثلاثة من : مكونات أساسية والكترونيات انتاجية واخرى استهلاكية لا تسهم حتى الآن الا بنصيب ضئيل نسبيا من الناتج القومي وقوة العمل الكلية . ولا ينفي هذا ان الثورة العلمية التكنولوجية قد حققت عائدا ايجابيا ظاهرا اسهم اسهاما كبيرا في زيادة انتاجية العمل الاجتماعي فالناتج القومي طوال المرحلة اللاحقة للحرب العالمية الثانية . وحتى منتصف السبعينات تأكد أن الولايات المتحدة هي اولى دول العالم الرأسمالي المتقدم - بل اولى دول العالم قاطبة - من حيث التمتع بأثار استخدام تلك الثورة .

غير أن النصف الثاني للسبعينات (وأوائل الثمانينات) شهد تغييرا ملموسا في توزيع القوة النسبية للصناعات الالكترونية . وأتى هذا التغيير اساسا من طرف اليابان ، فاليابان هي صاحبة اكثر البرامج تكاملا في مجال الالكترونيات الصناعية بدءا بالمكونات الاساسية ومرورا بنظم التحكم المؤتمتة وانتهاء بالسلع الرأسمالية Capital Goods . وتحقيقا لهذا الغرض فقد خصصت الحكومة اليابانية نحو ثلاثين بليون «ين» في فترة 1976 - 1979 لتمويل برنامج تصميم «الدوائر المتكاملة شديدة الاتساع Very Large Scale Integration ولتطبيقاتها في تجهيز البيانات (OECD, 1979 : 331) . وانطلاقا من هذه الحقيقة اخذت اليابان تحقق تقدما مذهلا في التطبيقات الصناعية للالكترونيات الدقيقة بالمقارنة مع الولايات المتحدة . وهو ما يتجلى في التفوق الياباني المقارن في مجالات تصنيع اجهزة التحكم الرقمي والانسان الصناعي أو الآلي (روبوت) ونظم التصنيع المرنة Flexible Manufacturing System ولا ريب ان التفوق المقارن لليابان على الصعيد التكنولوجي والالكتروني له اسباب عديدة مترابطة ، ليس هنا معرض تناولها ، وانما يهمنا الوجه الاخر للحقيقة ، اي التدني المقارن للولايات المتحدة الامريكية ، اعتبارا من أواخر السبعينات . وهكذا يبدو أن الثورة العلمية التكنولوجية قد كفت عن ان تجدد موطن صدارتها الرئيسي في

الولايات المتحدة، وأن هذه الثورة يتناقص دورها عبر الزمن «كقوة تاريخية فعالة» لتوطيد رأسمالية الاحتكارات الأمريكية.

وهنا يمكن لنا ان نقول مع (Mandel 1982: 272) في سياق حديثه عما سماه «انعكاس اتجاه الدورة التكنولوجية»، (ان التقدم التكنولوجي قد كف عن ان يلعب دورا توسعيا منذ نهاية الستينات : وان الربوع التكنولوجية المحققة والارباح الفائضة الاحتكارية في فروع السيارات والالكترونيات والكيمائيات وتصنيع الاجهزة العلمية قد تناقصت جذريا وربما اختفت كليا. ويدلنا تقلص الربع التكنولوجي على واقع التقلص التكنولوجي نفسه، حيث اصبح البحث العلمي يتركز حول توسيع ما هو قائم وليس حول استحداث الجديد).

النزعة العسكرية والحرب الباردة: وهذه «قوة تاريخية» اخرى أدت دورها «الفعال» في حث الطلب العسكري وانعاش الاقتصاد الكلي عبر ابعاد الناتج والاستثمار والتوظيف، واسهمت اسهاما رئيسيا في حفظ وتوثيق أواصر الصلة بين العناصر الرئيسية للنظام الأمريكي (الشركات العملاقة والعسكريين ورجال الدولة). وقد وجدت الفكرة انعكاسا لها في الفكر الاقتصادي وحاول البعض تأهيل دورها، كما فعلت مثلاً روزا لوكسمبورج في وقت مبكر حيث حللت ابعاد هذا الدور سواء من ناحية الحماية المباشرة بالقسر والقوة المجسدة، او من ناحية توفير فرص الاستهلاك للجيش والخدمة المدنية، وفرص الانتاج الحربي الملبي للطلب الفعلي لجهاز الدولة في ظل تشديد معدل الاستغلال وزيادة فائض القيمة النسبي (Luxemborg, 1951: 464 - 467).

ولكن الى اي حد يمكن القول ان النزعة العسكرية ذات دور فعال في استمرار النظام الرأسمالي بالتطبيق على عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية؟ دون الخوض في تطورات علاقة القطبية الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي كسمة مميزة للنظام الدولي لمرحلة ما بعد الحرب، فانه يمكن القول انه بنهاية الستينات كان قد تحقق «تعادل تقريبي» بين الدولتين في ميدان التسليح والقدرة العسكرية التقليدية والنووية والنفوذ السياسي، وهو ما فرض توازنا فعليا للقوى وابعد أية امكانية للقضاء على النظام السياسي السوفييتي، بل لقد كانت الولايات المتحدة تواجه «ورطة» بعيدة الغور في حرب فيتنام وخاصة في ضوء المساندة السوفييتية والصينية الكاملة لفيتنام الشمالية وجبهة تحرير فيتنام الجنوبية. ومن هنا توصلت الادارة الأمريكية - في عهد نيكسون - الى ضرورة احداث انفراج Detente في العلاقة مع السوفييت بحيث يستخدم مزيج من التهديد السياسي والترغيب التكنولوجي المدني لحمل الدولة السوفييتية على الاندراج الهاديء في النظام الدولي مما يوفر الظروف المناسب لاستمرار السيطرة الأمريكية والغربية عموماً على العالم الثالث وتعزيز النظام الاقتصادي الرأسمالي

في عقر داره فضلا عن اثر عاجل متوقع في مضمار البحث عن مخرج من مأزق فيتنام.

وهكذا مضى تشييد الانفراج حثيثا في اوائل السبعينات، ونشط التعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين الشرق الغرب وبدا كأن النظام الدولي قد استقر اخيراً على قاعدته الثنائية المستتبة. وتوج هذا «بالتسوية التاريخية» التي تحققت في مؤتمر هلسنكي (للتعاون والامن في اوروبا) عام 1975. غير ان تطورات حركة التحرر الوطني في العالم الثالث قد أدخلت عوامل جديدة على المسرح الدولي في النصف الثاني من السبعينات. فقد استقلت المستعمرات البرتغالية في افريقيا : أنغولا وغينيا بيساو وموزمبيق، وفي آسيا تحررت فيتنام وتوحدت، وقام في كل من كمبوديا ولاوس نظام (اشتراكي) جديد. وقامت في افريقيا ثورة ضد النظام الملكي في اثيوبيا، وفي آسيا ثورة ضد النظام الملكي في ايران، وسقط النظام الملكي في افغانستان. وقد شكلت جميع هذه التطورات خصما من حساب الامريكيين وازافة لحساب السوفييت الذين اقاموا علاقات تنافوت قوة وضعفا مع جميع الانظمة الجديدة. وصحيح ان الولايات المتحدة قد حققت كسبا كبيرا في علاقتها بكل من مصر والصين، الا ان التغلغل السوفييتي السريع بدا كأنه قد انهى عصرا كاملا من النفوذ الامريكي والغربي في افريقيا وآسيا. لقد انتهت الحرب الباردة اذن (الى حين؟) ولكن لم تنته المواجهة مع الاتحاد السوفييتي ومع حركة التحرر الوطني في العالم الثالث.

ولم يكن النظام الامريكي ليسلم بتغير ميزان القوة العالمي، اي لم يكن ليسلم للاتحاد السوفييتي بنفوذ سياسي يتكافأ مع قوته العسكرية تلك المتعاطمة، ولم يكن ليسلم للانظمة الجديدة في بعض بلدان العالم الثالث ذات الاهمية الاستراتيجية الفائقة بالفكاك من قبضة السيطرة الغربية المستتبة، ودع عنك التوجه الى اقامة علاقات وثيقة مع السوفييت. لذلك أضحي تجديد لغة «الحرب الباردة» امرا جوهريا لمقاومة التدهور في النفوذ والقوة الأمريكية والغربية، اي اوضحت الحرب الباردة خيارا ضروريا امام الولايات المتحدة الأمريكية.

وهكذا دخلت الولايات المتحدة عقد الثمانينات محملة بهواجس القوة، وارتفع شأن العناصر المحافظة ذات النزعة العسكرية صاحبة المهمة المقدسة «لمكافحة الشيوعية». غير ان المعضلة الرئيسية التي واجهت هذا الوضع الجديد هي : كيف يمكن اشعال الحرب الباردة (والتهديد الفعلي بحرب او حروب جزئية ساخنة) في عصر اضمحلت فيه المقومات الموضوعية للسيادة الأمريكية؟. . الا ان وجود المعضلة لا ينفي وجود «الاتجاه»، ومن هنا كان السعي الى «المواجهة» خيارا لا بديل له من اجل الدفاع عن اوضاع يتخطاها العصر بكل قسوة.

الاستعمار الجديد: مرت العلاقة بين العالم الرأسمالي المتقدم والعالم الثالث بعد الحرب بمرحلتين تمتد أولاهما منذ أواخر الأربعينات حتى منتصف الستينات، وفيها نجحت حركة التحرر الوطني في تحقيق انتصارات عسكرية وسياسية هامة فرضت انهاء الشكل التقليدي للاستعمار، ولكن مع استمرار تقسيم العمل الدولي الرأسمالي القديم وعلاقة التبعية الاقتصادية التقليدية. وبعبارة أخرى، لقد تأكدت الصيغة الرئيسية للعلاقة غير المتكافئة بين الطرفين ولكن من غير استخدام القوة السياسية والعسكرية. وهكذا حقق الاستعمار الجديد حتى منتصف الستينات مهمته كقوة تاريخية فعالة لتعزيز النظام الرأسمالي الدولي وخاصة في مركز قيادته الأمريكي.

وفي النصف الثاني من الستينات والنصف الاول من السبعينات دخلت العلاقة بين النظام الرأسمالي الدولي والعالم المتخلف مرحلة جديدة، استجابة لعدد من المتغيرات على جبهة النظام الأمريكي وجبهة البلاد المتخلفة. فأما النظام الاقتصادي الأمريكي فإنه شهد كما رأينا تطبيقاً موسعاً للتقدم التكنولوجي في قطاعات صناعية طليعية بحيث أخذ يميل الى تكريس «ميزته المقارنة» في هذه القطاعات بالذات، مع ما يقتضيه ذلك من التخلص من الفروع الصناعية الأقل تطوراً من الناحية التكنولوجية.

وأما البلاد المتخلفة فقد قامت في بعضها أنظمة سياسية ذات طبيعة عسكرية وان كانت أكثر رشداً من غيرها في التلاعب بمتغيرات الواقع الدولي لصالح اقامة صناعات جديدة تعزز من موقعها داخل تقسيم العمل الدولي (كوريا الجنوبية - تايوان . . .) وهي على وجه التحديد صناعات كثيفة العمالة غالباً وموجهة للتصدير (كالمنسوجات والاجهزة الكهربائية) . . . وفي بعضها الآخر (وخاصة في منطقة الخليج) قامت الانظمة بنقل ملكية اصول الشركات صاحبة الامتيازات المعدنية والنفطية الى الدولة (الكويت، السعودية . . .) وبانشاء مجموعة صناعات للسلع الوسيطة والنهائية باستخدام النفط والغاز الطبيعي، وخاصة صناعات الحديد والصلب والالومنيوم والبتروكيماويات والاسمدة، وهي صناعات ترتبط بوشائج اعتماد وثيقة على الخارج في ميدان الامداد بالمقومات التكنولوجية وتسويق المنتجات. وفي قسم ثالث من البلاد المتخلفة قامت انظمة جديدة على أنقاض «نظم التحرر الوطني والاستقلال الاقتصادي وعدم الانحياز»، وانجهدت - لأسباب متعددة - الى المشاركة في نسج خيوط علاقة جديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق منافع سياسية ومالية محدودة للنظام، ضمن نموذج للنمو يمكن تسميته «نموذج النمو غير الصناعي» (عيسى، 1989: 43).

ورغم النجاح النسبي للصيغة المستحدثة لتقسيم العمل الدولي ولعلاقة السيطرة التبعية، أي النجاح النسبي «للطبقة المعاصرة» من الاستعمار الجديد، من وجهة نظر

الاقتصاد الأمريكي، الا انها واجهت تحديات عديدة منذ اواخر السبعينات :

(1) ففي الشرق الاقصى وأمريكا اللاتينية، اخذت تكلفة العمل في الارتفاع نظرا لزيادة مخصصات الاجور والتأمينات الاجتماعية مما يهدد أساس التخصص البارع في الأنشطة الصناعية كثيفة العمالة، ومن ناحية اخرى فان نمو هذه الأنشطة - وهو يقوم على تصدير الناتج كمحور ديناميكي - قد واجهته عقبة الركود التضخمي في الولايات المتحدة الأمريكية، مع ما رافقه من ارتفاع في نسبة البطالة البشرية والطاقة العاطلة الآلية وخاصة في الفروع الصناعية المثيلة للفروع المقامة في البلدان الآسيوية، وهو ما استدعى فرض حواجز جديدة على الصادرات الصناعية لهذه البلدان ضمن ما سمي بالحماية الجديدة.

(2) وفي البلدان المنتجة للموارد الطبيعية، اقيمت الصناعات بتكلفة رأسمالية شديدة الارتفاع مما هدد كفاءتها الاقتصادية، بالإضافة الى ضيق السوق المحلية مما تطلب التصدير رغم تشبع السوق الدولية بالبتروكيماويات والمعادن الأساسية، ودع عنك المخاطر والتحديات السياسية التي تواجه الانظمة القائمة في تلك البلدان مما يستدعى رعاية مكثفة ولو بدعوى «مواجهة السوفييت».

(3) وفي البلدان منخفضة الدخل غير الساعية الى التصنيع، واجه نمط النمو تحديا صارخا بتزايد العجز المالي (سواء في ميزان المدفوعات أو في الموازنة العامة) مع ما ارتبط به من تدهور في قيمة العملة الوطنية وارتفاع عبء الديون الخارجية، بالإضافة الى ما يولده الهيكل الانتاجي المختل من ضغوط على «الرصيد المتاح للسلع والخدمات»، خاصة في ضوء التضخم المتسارع، مما يزيد من تدهور المركز النسبي لكاسبي الاجور والمزادات والمزارعين وهم أغلبية المجتمع، هم المنتجون، وقد استدعى هذا كله زيادة أهمية العلاقة الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية لحفظ ركائز النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وهذه التحديات التي واجهت طرفي العلاقة (الولايات المتحدة الأمريكية والانظمة المحلية) وضعت النظام الأمريكي امام خيار اساسي، هو المبادرة بالدعم السياسي والعسكري، والدعم المالي - الاقراض والمنح - ان دعت الضرورة، لأنظمة المحلية التابعة في العالم الثالث، وباختصار ادخال ملامح من الاستعمار القديم في قلب الاستعمار الجديد. ولما كان ميزان القوة الدولي - في عصر القطبية الثنائية والتحرر الوطني - لا يسمح بالعودة نهائيا الى صيغة الاستعمار القديم فان ما يمكن عمله اذن هو الاندفاع الى اقصى مدى متاح في ظل القيود الجديدة، ولو الى حدود «المغامرة العسكرية».

استعرضنا حتى الان «القوى الفعالة الاربع» في تاريخ الرأسمالية الاحتكارية الأمريكية منذ 1930 الى 1980 وهي : تدخل الدولة، والثورة العلمية التكنولوجية والحرب

الباردة، والاستعمار الجديد. وقد رأينا ان هذه القوى ادت دورها بدرجة عالية من الفاعلية وخاصة في الاعوام الثلاثين الممتدة من 1945 الى 1975، غير انه منذ ان اهل النصف الثاني للسبعينات وخاصة مع اقتراب عقد السبعينات من نهايته واشراف عقد الثمانينات على الابتداء، بدأ التآكل التدريجي الحثيث يطرأ على هذه القوى جميعا ولكن مع اختلاف في الدرجة. فبينما كان التآكل شديدا في قوة الدفع الخاصة بكل من تدخل الدولة والتطور التكنولوجي، فانه كان أقل بدرجة ملحوظة في كل من المجابهة للسوفييت والاستعمار الجديد. لا بل لقد اتضح ان من الضروري ومن الممكن معا زيادة تأكيد الخط الرئيسي للقوتين الاخيرتين، عن طريق تصعيد الحرب الباردة، وانتهاج «سياسات القوة» ولو الى حدود المغامرة العسكرية.

وفرضت هذه التطورات «الموضوعية» تغييرا في القيادة العليا للمجتمع الامريكي بحيث تتمكن من تحقيق «المهام» التي افرزتها الظروف. وفي هذا السياق صعد «ريغن» الى سدة الرئاسة ممثلا للحزب الجمهوري منذ يناير 1981، ليحل محل الرئيس الديمقراطي «كارتر» بسياساته (اللينية) المزعومة تجاه السوفييت وتجاه عجز الموازنة العامة.

وباختصار لقد كان النظام الاقتصادي الاجتماعي للبرجوازية العليا في حاجة الى من يقوم بمواجهة ازمته بحزم عن طريق كف تدخل الدولة لصالح الفقراء (بتقليص الانفاق الاجتماعي) مقابل زيادة الانفاق العسكري، ثم توظيف هذا الانفاق العسكري في الميدان العلمي والتكنولوجي (الثورة العلمية، التكنولوجيا) وذلك بالرفع المنسق لمستويات التكنولوجيا العسكرية، سعيا الى تصعيد «سباق التسلح» مع الاتحاد السوفييتي، ومحاولة شق المعسكر السوفييتي في اوربا الشرقية، واستخدام سياسة «العصا الغليظة» ازاء القوى المتمردة على السيطرة الامريكية في عموم آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

اقتصاديات ريغن REAGANOMICS : الفكر والتطبيق

أتت ادارة ريغن (1981 - 1988) لتحقيق الحاجات المطروحة على النظام الامريكي في مرحلة أزمته الراهنة. ويعتبر ريغن احد ابرز ممثلي «المحافظين الجدد» New Conservatives أولئك الذين هيمنوا على تيار رئيسي للفكر الاقتصادي والسياسي والاستراتيجي في أواخر السبعينات، في مواجهة قوية للتيارين الليبرالي والراديكالي. ويمثل اتجاه المحافظين الجدد تجديدا في الاتجاه المحافظ التقليدي نحو مزيد من التأكيد على حقوق الملكية الخاصة، وحرية قوى السوق، والتفوق الامريكي، والتوجيه السياسي الصريح للعلاقات الاقتصادية الخارجية، والتسلح الكثيف (Sachs, 1982; Deutsch, 1980: 261-269). وقد بدت الساحة الامريكية عند نهاية السبعينات واطلالة الثمانينات مهيأة لانتصار هذا التيار

على صعيد السلطة، فأق برينغ رئيسا للجمهورية مستندا في فكره الاقتصادي إلى (اقتصاديات العرض) و (النزعة النقدية) :

(أ) اقتصاديات العرض Supply - Side Economics : وخلاصة دعواها التحول من سياسات انعاش الطلب والتوظيف - بالانفاق العام - الى سياسات انعاش جهاز الانتاج الرأسمالي - العرض - وخاصة بخفض الضرائب وكف تدخل الدولة في مجال تحديد الاجور والاسعار لتظل آلية السوق الحرة هي أداة تخصيص الموارد المثلى (12 : Congdon, 1982).

(ب) النزعة النقدية Monetarism : وركزت كما يعرضها فريدمان - على : ان التضخم ظاهرة نقدية محضة، وحدوث التضخم هو مسئولية الحكومة أولا وأخيرا، وانما يحدث التضخم حينما تزيد كمية النقود بمعدل اعلى من زيادة عرض السلع والخدمات. وقد حدثت الزيادة الهائلة في كمية النقود في الاقتصاد الأمريكي من ثلاثة مصادر هي اولاً، النمو السريع للانفاق الحكومي على برامج الرفاهية، مما يدفع الحكومة الى «التمويل بالعجز»، وثانياً، محاولة تحقيق «التوظيف الكامل» وفرض القيود على سوق العمل بوضع حد أدنى للاجور. . الخ، وثالثاً، هناك السياسة المغلوطة لبنك الاحتياط الفيدرالي، تلك السياسة التي لم تركز على كبح عرض النقود ولكن على الحد من ارتفاع سعر الفائدة. ونتيجة لهذا التركيز الخاطيء لم يفلح البنك في تحقيق اي من الهدفين (Reynolds, 1982; Friedman & Friedman, 1979 : 255).

وبالطبع فان هناك ارتباطا بين اقتصاديات العرض والنزعة النقدية، رغم الاختلاف في بعض الجزئيات، فكلاهما ينطلق من اولوية التأثير في الاسعار وليس التأثير في الدخل، وان الجهاز سعري او آلية (السوق الحرة) هي الاطار الملازم لضبط المتغيرات الاقتصادية الكلية، وينتهيان من ثم الى ضرورة تقليص الجذري للوظيفة التنظيمية والتوجيهية لجهاز الدولة ازاء جهاز الانتاج الخاص. ونتيجة لهذه المنطلقات تحددت السياسة الاقتصادية لرينغ - التي عرفت اكثر ما عرفت باقتصاديات العرض - في عدة امور جوهرية اهمها ما يلي :

(1) إن الاولوية المطلقة يجب ان تعطى لمحاربة التضخم. ولما كان التضخم في فكر المدرسة النقدية هو ظاهرة نقدية بحتة، فان الوصول الى هذا الهدف يجب ان يكون عن طريق تقليل معدل نمو عرض النقود على نحو تدريجي، ويكون ذلك من خلال زيادة سعر الفائدة وتحجيم الائتمان المصرفي.

(2) لا يمكن علاج التضخم المرتفع وفي ظل التوقعات التضخمية الكبيرة الا من خلال تزايد البطالة ومن ثم انخفاض الاجور، وبذا تنحسر التوقعات التضخمية ويصبح من السهولة تحقيق الاستقرار السعري.

(3) انه للقضاء على الافراط في عرض النقود يجب إحداث تخفيض كبير في الانفاق الحكومي الفيدرالي في المجالات غير الحربية. اما الانفاق على التسليح فان الادارة الامريكية قد اتجهت الى زيادته بشكل واضح.

(4) ان مواجهة الازمة الاقتصادية تتطلب العمل على انعاش جانب العرض، ويتم ذلك من خلال خفض كبير في معدلات الضرائب على الدخل والثروات (زكي، 1987 : 225).

وفي تقييمنا للمنطلقات والنتائج السابقة نقول انها تتركز نظريا في ازالة القيود على العرض وأولوية مكافحة التضخم. ولكنها عمليا تقصد من ازالة القيود على العرض ازالة القيود على المنتج الرأسمالي، وهو في عصر الرأسمالية الاحتكارية الشركة الكبيرة صانعة السعر. فكانت الدعوة الى تحرير وتنشيط جانب العرض انما تؤدي الى اطلاق يد الاحتكارات في تحديد اثمان المنتج والأجور، وهما العنصران الرئيسيان المحددان لحجم الفائض الاقتصادي. ويتطلب هذا من الدولة نوعين من التصرفات : تصرفا سلبيا بالكف عن التدخل بتحديد الاجور والاسعار ودعم الفقراء، والكف عن التدخل بواسطة التوجيهات اللازمة لحماية البيئة والسلامة المهنية.. الخ. وتصرفا ايجابيا بخفض الضرائب على دخول وملكية رأس المال.

وأما أولوية مكافحة التضخم فهي من وجهة نظرنا «الشفرة السرية» لمقاومة الاتجاه الى التشغيل (الكامل..؟) وبتعبير ادق، مقاومة الاتجاه الداعي الى أولوية التركيز على خفض معدل البطالة (والفقر..؟). ذلك ان اعطاء الأولوية لمكافحة التضخم على هذا النحو يسمح تحت مظلة ايقاف زيادة تكاليف الانتاج بخفض النصيب النسبي لمخصصات الاجور والمرتبات في الدخل القومي.

ومن جهة أخرى فان التضخم يضر أيضا تلك الشرائح العليا من الطبقة المتوسطة والتي تعمل في حقل ادارة الاعمال، جنبا الى جنب مع كبار اصحاب رؤوس الاموال الذين يتولون ايضا مناصب اعضاء مجالس ادارات الشركات في احيان كثيرة، وهؤلاء يعتبرون - جزئيا - من كاسبي الاجور والمرتبات. غير ان الضرر النسبي الذي قد يلحق بهم - من الناحية النظرية - توازنه قدرتهم على تعويض الخسارة بوسائل متعددة اخرى (اضافة بنود جديدة لقيمة المرتبات، رفع اسعار المنتجات..). أما الفقراء والعمال وجمهور الطبقة

المتوسطة فانهم مجردون من اية امكانية لتعويض ارتفاعات الاسعار، لا بل يزداد تعرضهم للخسارة اكثر جسامة من جراء التعرض لاحتمال فقد الوظيفة اصلا (ارتفاع معدلات البطالة).

الاقتصاد الريغي في حيز التطبيق : في الاجواء السابقة تنفست ادارة ريغن منذ مجيئها في اول عام 1981، وعلى أساسها تحددت السياسة الاقتصادية لريغن فيما يسمى «الاقتصاد الريغي». ولقد وضعت ادارة ريغن بعد سبعة أشهر من قيامها برنامجا اقتصاديا شاملا يغطي سنوات حكمه الرابع الاولى ويسمى «برنامج الانعاش الاقتصادي» Program of Economic Recovery ويدور حول خمسة محاور رئيسية هي : خفض الضرائب، وخفض الانفاق، وتوازن الموازنة، وتقليص التوجيهات والتنظيمات الحكومية، وأخيرا فرض الانضباط في المجال النقدي. وتقابل هذه المحاور خمسة التزامات رئيسية :

(1) اجراء تخفيضات ضريبية ملموسة على دخول الافراد وأرباح الشركات، وعلى الاضافات الرأسمالية طويلة الاجل (الاستثمارات) مع التساهل في محاسبة معدلات «اهلاك رأس المال» Depreciation.

(2) اجراء خفض كبير في النفقات الفيدرالية بالتركيز على نفقات «الرعاية الاجتماعية»، ولكن مع زيادة النفقات العسكرية.

(3) تحقيق التوازن في الموازنة العامة بحلول السنة المالية 1984.

(4) الوصول الى «الحد الأدنى للحكومة» Minimal Government وخاصة في ما يتعلق بوظائفها ذات الصلة بالانتاج.

(5) تحقيق نقص ثابت في معدل نمو عرض النقود القومي بما يكفل تقليل معدل التضخم السنوي الى 5٪ بحلول عام 1984 (Solomon, 1982 : 127). وفي تقويمنا الأولي لهذه الالتزامات نجد انها جميعا توجهت الى خدمة رأس المال الكبير بالدرجة الاولى (Piven & Cloward, 1982 : 15). فقد وجهت التخفيضات الجديدة في الضرائب على الاستثمار واهلاك رأس المال الى محابة الشركات الكبرى على حساب الشركات الصغيرة، ويقدر ان 80٪ من اجمالي المنافع المالية المتولدة من هذه التخفيضات سوف توجه الى اكبر 1700 شركة في البلاد، اما ضرائب الدخل الشخصي والعقارات فقد احتسبت بحيث تعطي 85٪ من اجمالي المنافع الى ذوى الدخول السنوية التي تتجاوز 50 000 دولار.

أما عن جانب الانفاق فقد قدر ان تستقطع البرامج الاجتماعية مقابل زيادة منتظمة في الانفاق العسكري بحيث ترتفع نسبته للنتائج القومي الاجمالي من 5٪ عام 1980 الى 7٪ عام 1984. وبالنسبة لتوازن الموازنة العامة فانه يتم باستئزال 750 بليون دولار من

الايادات الفيدرالية (خاصة الضرائب) وتعويضها من جهة اخرى بالخفض الجذري في البرامج الاجتماعية لتعزيز الدخل المنخفضة.

أما الحد الأدنى للحكومة فانه يوفر للشركات الكبرى بلايين الدولارات التي تنفقها بتخفيف التوجيهات والتنظيمات الحكومية الحالية التي تفرض قواعد رقابية محددة على الآثار الملوثة للصناعة، وعلى معايير السلامة والصحة العامة، وتشغيل النساء والاقليات، ومناهضة السلوك الاحتكاري Antitrust واستغلال الموارد المعدنية على الاراضي المملوكة للحكومة الفيدرالية، الى غير ذلك. اما السيطرة على التضخم في ضوء المحددات السابقة جميعا فانها تفيد بالدرجة الاولى - كما لاحظنا سابقا - قطاع الاعمال المنظم الكبير.

المحصلة العملية النهائية : العجز المثلث

والان بعد ان اكملت ادارة ريغن دورتين رئاسيتين متتاليتين لمدة ثمان سنوات (وخلفتها ادارة جديدة من نفس الحزب) نجد محصلتها العملية مؤكدة لواقع الأزمة في الاقتصاد الامريكي في مرحلته الراهنة. وتتمثل هذه المحصلة في ثلاث حقائق رئيسية تجمعها ظاهرة العجز مثلث الاضلاع، عجز الموازنة العامة، عجز الميزان التجاري الخارجي، عجز ميزان الديون. وفي ما يلي نتناولها تباعا:

أولا - عجز الموازنة العامة : حينما دخل البرنامج الاقتصادي لريغن حيز العمل واجه نتائج مختلفة تماما عما كان مقدرا. واذا كان يمكن تلخيص برنامج ريغن في كلمة واحدة هي (توازن الموازنة) لانها مفتاح النجاح من وجهة نظره، من حيث انها تتضمن تقليل العرض النقدي مع تقلص واختفاء العجز، وهو ما يعني بالتالي خفض معدل التضخم - اذا كان يمكن ذلك فانه من المبرر ان ننظر الى مدى نجاح ادارة ريغن في تحقيق توازن الموازنة العامة باعتباره مؤشرا على مدى النجاح أو الفشل في سياسته الاقتصادية برمتها.

والحال ان ادارة ريغن قد سجلت اعلى نسبة لعجز الموازنة للنتائج القومي الاجمالي عبر التاريخ الاقتصادي الامريكي المعاصر (باستثناء فترة روزفلت) وهي نسبة 6,3٪ عام 1983 (مقابل 2٪ في ادارة كارتر)، وقد قفزت قيمة العجز من 57,9 بليون دولار في موازنة العام المالي 1981 الى 110,7 بلايين دولار في العام 1982 ثم حققت طفرة في العام 1983 لتصل الى 195,4 بليون دولار (Department of Commerce, 1983 : 25). وقد اخذ العجز في الموازنة العامة الفيدرالية يتواصل حتى وصلت قيمته النقدية في عام 1986 الى 220 بليون دولار. وفي عام 1987 انخفض العجز بصورة ملموسة الى 148 بليون دولار وهو ما يمثل 3,4٪ من الناتج القومي الاجمالي، بينما قدر العجز لعام 1988 بمبلغ 155,1 بليون دولار، ولعام 1989 بمقدار 161,5 بليون (IMF, 1989 : 8). وتجدر الاشارة الى ان خفض العجز نسبيا

في الموازنة الاتحادية قد ارتبط باتباع سياسة نقدية انكماشية قوامها خفض حجم وسائل الدفع المتداولة ورفع اسعار الفائدة بالاضافة الى سياسة مالية ذات طابع تقييدي في المجال الاجتماعي وطابع توسعي في المجال العسكري. وترتبط السياستان ببعضهما البعض ارتباطا وثيقا، فالسياسة المالية التقييدية في المجال الاجتماعي تعني خفض النفقات الحكومية الموجهة لاغراض اجتماعية، وبالتالي تقليل الحاجة من قبل السلطة العامة الى التمويل التضخمي بغرض سد العجز، وهو ما يعني الحد من مستوى «الكتلة النقدية» في الاقتصاد القومي.

ويقابل ذلك زيادة الايرادات الضريبية (بالتركيز على ضرائب دخول الاشخاص قبل ضرائب دخل قطاع الاعمال المنظم الكبير كما سبق ان اشرنا)، بالاضافة الى زيادة رسوم الخدمات العامة (التي لا تميز بطبيعتها بين الشرائح الداخلية المختلفة اذ يتساوى عبئها المفروض على الجميع). وهو ما يعني في النهاية استخدام الضريبة ضمن توجه اجتماعي متحيز لاصحاب رأس المال الكبير وفي غير صالح الفئات الدخلية الوسطى والدنيا والتي يجري سحب جزء متزايد من دخلها المتاح للانفاق Disposable Income. وتأكيذا لما سبق نسوق الجدول التالي الذي يبين كلا من الايرادات الاضافية وخفض النفقات للعامين الماليين 1988، 1989 (والتقديرات بالبيليون دولار).

الايرادات الاضافية وخفض النفقات (1989/1988)

البيان	العام المالي 1988	العام المالي 1989
<u>الايرادات الاضافية</u>		
ضرائب	9	14
رسوم وموارد اخرى	2	3,3
المجموع	11	17,3
<u>خفض النفقات</u>		
الدفاع	5	8,2
أنشطة الحكومة	2,6	3,4
الرعاية الطبية	2	3,5
أوجه أخرى للخفض	3,2	8,35
الخفض الاجمالي	12,8	23,45
مبيعات الأصول ومدخرات أخرى	6,4	5,1
الخفض الكلي في عجز الموازنة	30,2	45,85

ونخلص مما سبق الى نتيجتين رئيسيتين :

(1) ان السياسة النقدية والمالية الانكماشية قد ادت الى خفض معدل التضخم الامريكي في السنوات الثلاث الاخيرة بصورة ملموسة (متحالفة في ذلك مع تأثير انخفاض اسعار البترول والمواد الاولية). وهكذا سجل معدل التضخم انحائها نزوليا مستمرا من 12٪ تقريبا في اوائل الثمانينات الى مستوى يتراوح بين 3٪ ، 5٪ في الاعوام القليلة الاخيرة. ولكن نجاح ادارة ريغن في خفض معدل التضخم قد تحقق بتكلفة اجتماعية عالية قوامها أمران : خفض مستوى النفقات الاجتماعية الفيدرالية، وارتفاع معدل البطالة. وبعبارة اخرى ان الحد من العجز في الموازنة العامة قد ارتبط بتعميق التفاوت في توزيع الدخل القومي. وتأكيدا لذلك نجد مثلا ومن مقارنة توزيع الدخل القومي بين عامي 1980، 1983 أن حصة الشرائح الدخلية العليا (مثلة في أغنى 20٪ من العائلات) في الدخل القومي قد ارتفعت من 37٪ الى 38,9٪، وأن حصة الشرائح الدخلية الدنيا (مثلة في أفقر 20٪ من العائلات) قد انخفضت من 6,8٪ الى 6,01٪ وهذا يعني تحويل حوالي 25 بليون دولار سنويا من الفقراء للأغنياء وبمعدل 2000 دولار للعائلة الواحدة (Urban Institute, 1984). وقد تفاقم تفاوت توزيع الدخل القومي بعد 1983 مع المزيد من خفض النفقات الاجتماعية، وارتفاع معدل البطالة بحيث يقدر أن معدل الفقر في المجتمع الامريكي عموما ارتفع من 11,7٪ من اجمالي السكان عام 1979 الى 13,6٪ عام 1986، وبلغ معدل الفقر بين السكان السود في التاريخ الاخير 31,3٪ من تعدادهم (Sawhill, 1988: 1084).

(2) ان السياسة الاقتصادية الأمريكية غير موجهة الى القضاء على العجز في الموازنة العامة، ولكن اقصى ما تتطلع اليه هو ابطاء نمو العجز، أو على الاقل تثبيته عند مستوى 140 بليون دولار سنويا. ويرجع هذا بصفة رئيسية الى استمرار الزيادة في الانفاق العسكري، رغم الخفض المتواضع في مقدار الزيادة السنوية، والدليل على ذلك ما تؤكدته ارقام الجدول السابق من ان الخفض المقدّر في الانفاق العسكري لعام 1989 لا يزيد عن 8,2 بليون دولار من اجمالي الخفض المقدّر بـ 45,85 بليونا.

ثانيا - عجز الميزان التجاري وأزمة السوق المالية : لقد احتل الدولار الأمريكي في اطار النظام النقدي الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية (نظام بريتون وودز) المركز الرئيسي بوصفه العملة الاساسية لتسوية المبادلات الدولية، والمكون الرئيسي بالتالي للاحتياجات الدولية (السيولة). وهذه الطريقة استطاعت الولايات المتحدة دائما تحويل وارداتها السلعية عن طريق طبع وتصدير دولاراتها الورقية الى العالم الخارجي (75 : Cohen, 1977). ومع اهتزاز المركز النسبي للاقتصاد الأمريكي في أوائل السبعينات، وتدهور قدرته التنافسية

بالمقارنة خاصة مع اليابان، اخذت وارداتها في الزيادة بمعدلات قياسية وتفاقم عجز ميزانها التجاري وحسابها الجاري مع العالم الخارجي. وفي ظل ادارة ريغن استمرت الصادرات اليابانية للسوق الامريكية في الزيادة تباعا، وبلغ عجز الميزان التجاري حوالي 150 مليار دولار سنويا. وواجهت ادارة ريغن المشكلة بطريقتين : (1) تكثيف الحماية التجارية من جمركية وغير جمركية، (2) رفع سعر الفائدة (19 - 20٪ في وقت من الاوقات)، مما أدى الى نزوح رؤوس الاموال الاوربية واليابانية للاستثمار في الاصول الدولارية وفي سوق الائتمان الامريكي للاستفادة من العائد المرتفع للسندات والودائع المصرفية.

ومع ارتفاع سعر الفائدة ارتفع سعر صرف الدولار الامريكي ازاء العملات الاوربية والين الياباني وخاصة في فترة 1981 - 1984. وادى هذا الى مزيد من تدهور القدرة التنافسية للمنتجات الامريكية في العالم الخارجي، نظرا لارتفاع اسعارها المقارنة. وسعى الى خفض العجز في الميزان التجاري قامت ادارة ريغن وخاصة منذ 1986 بخفض قيمة الدولار، مما زاد من صادراتها نسبيا وأشعل حمى الحرب التجارية وفوضى العملات في العالم الرأسمالي. ومن ناحية اخرى فان خفض سعر صرف الدولار قد عمل على جذب تدفقات رأسمالية أوربية ويابانية صبت في محاولات سد العجز في الحساب الجاري الامريكي. واخذت هذه التدفقات صورة مشتريات سندات وأوراق مالية من جهة أولى، واستثمارات مباشرة (مشاركة عالية في الاسهم) من جهة ثانية. ولكن يبدو ان ازدواجية السياسة النقدية (رفع سعر الفائدة وخفض سعر الصرف) قد حملت تناقضا دفيناً، أخذ يفعل فعله حثيثا حتى برز على السطح في يوم الاثنين الاسود 19 اكتوبر 1987 (انهيار سوق نيويورك المالية ثم باقى الاسواق الرئيسية العالمية).

فمع هجرة الاستثمارات اليابانية والاوربية، والاستيلاء على شطر هام من العقارات والمنشآت الامريكية سعى الى الاستفادة من فارق القيمة العملة بعد انخفاض سعر الدولار، حدث رواج في سوق الاسهم لا يعبر عن الواقع الاقتصادي الحقيقي وخاصة مع دخول عناصر المضاربة. ودون الدخول في محال لتفسير ما حدث، وهو ما تداولته الاقلام، يمكن القول ان الواقع السابق قد ولد مناخا عاما من «عدم اليقين» ازاء قيمة الاسهم وما يمكن ان تدره من ارباح.

وازاء الفارق بين ارباح غير مؤكدة اجتذبتها اسعار صرف غير واقعية، وفوائد مرتفعة على السندات والأوراق المالية والقروض والودائع، اتجه المستثمرون الى تصفية الاصول الدولارية المتخذة صورة الاسهم بصفة خاصة، وحدث الاتجاه النزولي المعروف في اسواق الاوراق المالية. ولسنا من انصار القول بان هذه الازمة تشكل ضررا خالصا للاقتصاد الامريكي، ولهذا الحديث مقام آخر على اى حال. ومع ذلك يمكن التأكيد على

ان حدوثها يمثل علامة من علامات التضارب في بنیان السياسة الاقتصادية الريغانية، وعدم القدرة بالتالي على «ادارة الازمة» بالكفاية المطلوبة.

ثالثا - عجز ميزان الديون الداخلية والخارجية (ميزان الدائنية والمديونية) :

الاستدانة الداخلية : لجأت حكومة الولايات المتحدة وسلطانها النقدية الى تمويل شطر من عجز موازنتها الاتحادية عن طريق الاقتراض، بواسطة طرح سندات وأذون الخزانة للبيع في السوق الامريكية، وسبقت الاشارة الى هذه الحقيقة. وقد بلغ حجم الدين العام الداخلي في منتصف الثمانينات حوالي 2 تريليون دولار، وتبلغ خدمة فوائده نحو 150 بليون دولار سنويا. (ويقع جزء من هذا الدين في الواقع في ايدي غير الامريكيين الذين يكتسبون في صكوك الخزانة بأسعار فائدها المرتفعة) (عبدالله، 1984 : 43).

الاستدانة الخارجية : ويلاحظ هنا ان الولايات المتحدة الامريكية تعاني من عجز متزايد في ميزان الديون. ولا نقصد هنا الديون قصيرة الاجل التي تتراكم في السوق الامريكية، كمركز لتسوية المدفوعات الدولية وللمضاربة على اسعار العملات، ولكننا نقصد الديون متوسطة وطويلة الاجل التي زاد حجمها خلال العقد الاخير عن تريليون دولار، وهو العقد الذي استغرق تقريبا مجمل ادارة الرئيس ريغن، بينما كانت الولايات المتحدة قبل ذلك دائنا صافيا للعالم الخارجي.

وتترجم هذه الحقيقة بزيادة قيمة الاصول المملوكة للجانب في الولايات المتحدة عن الاصول المملوكة للامريكيين في الخارج، وهو ما يعود فيرتبط بتغيرات الفائدة والصرف وبكافة متغيرات الازمة الراهنة. وهكذا يمكن القول في ضوء العجز المثلث للموازنة العامة والميزان التجاري وميزان الديون ان السياسة الاقتصادية والاجتماعية لريغن واجهت مأزقا حقيقيا، بحيث يمكن القول ان أزمة النظام الاقتصادي - الاجتماعي الامريكي تمثلت اخيرا في أزمة «الاقتصاد الريغاني».

من الاقتصاد الى السياسة الريغانية : ولكن «السياسة الريغانية» حاولت ان تتقدم لتأخذ بيد الاقتصاد الريغاني... كيف؟ لقد سبق ان رأينا ان التآكل العام في «القوى التاريخية الفعالة» تم بدرجات غير متساوية. فقد حدث تدهور نسبي اشد في فاعلية كل من «تدخل الدولة» و«الثورة العلمية التكنولوجية»، بينما ظل لكل من «الاستعمار الجديد» و«الحرب الباردة» دور كبير. بل ان العاملين الاخيرين أخذوا يوظفان ما تبقى من فاعلية العاملين الاولين لتأكيد مهمتها التاريخية في انقاذ رأسمالية الاحتكارات الامريكية، الى حين. وينطبق هذا التحليل كأدق ما يكون الانطباق على المرحلة الراهنة من التاريخ الامريكي، وخاصة فترة ريغن، وبصفة اخص السنوات (1980 - 1986) : فهي هي الدولة قد اشاحت

بوجهها عن الفقراء والعاملين مقللة من نفقاتها الاجتماعية، بينما أدارت رأسها صوب رأس المال الكبير وخاصة في الصناعات العسكرية ودججت نفقاتها الحربية المتزايدة في قوة الابتكار التكنولوجي مصعدة سباق التسليح مع القطب الثاني في النظام الدولي، وموسعة لرقعة نشاطها على ارض العالم الثالث خاصة في امريكا الوسطى والوطن العربي.

وبالحرب الباردة استطاعت الدولة ان تحفظ مستوى عاليا من الترابط بين الرأسماليين الكبار وسادة المؤسسة العسكرية ومخترفي السياسة التمثيلية، وتضمن مستوى معيناً من التشغيل في الجهاز الانتاجي، وتدافع - والهجوم خير وسائل الدفاع - عن النظام الامريكي في وجه التحدى المنبعث من الشرق. وبلاستعمار الحديد تضمن الدولة - مثله رأسمالية الاحتكارات - مصادر الإمداد بالمواد الأولية اللازمة ومصادر الطاقة، وفرص السوق لسلعها التكنولوجية والاستهلاكية وأسلحتها الفائضة ومنافذ الاستثمار لصناعاتها المتقلصة. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف الكبير - جنبا الى جنب مع مقارعة النفوذ السوفييتي - مالت الولايات المتحدة اكثر فاكثر الى الاستخدام الموسع - او التهديد بهذا الاستخدام - للقوة الجسدية. وبما انه من غير المتوقع ان يستعيد تدخل الدولة والتقدم التكنولوجي الانتاجي دورهما الفاعل في ظل الخصائص الحالية الحاكمة للاقتصاد الامريكي، بل من المتوقع ان يزداد تدهور فعلهما الايجابي اذا استمر نهج «المحافظين الجدد» فليس امام النظام الاقتصادي - الاجتماعي - السياسي الامريكي الا التركيز على «العسكرة» داخليا وخارجيا.

ومع ذلك يمكن لنا ان نلاحظ ان سياسة الولايات المتحدة خلال فترة 1986 - 1988 قد اتجهت من خلال الادارة او الكونجرس أو كليهما - الى تخفيف حدة الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتي من جهة اولى، والى الانخراط المباشر وغير المباشر في محاولات التسوية السلمية للصراعات الساخنة في العالم الثالث وخاصة في الجنوب الافريقي وجنوب شرقي آسيا وامريكا الوسطى. . من جهة ثانية. فهل يمثل هذا التغير نقضا للاستنتاج الرئيسي الذي سقناه عن التلازم بين الازمة والعسكرة؟ وفي الاجابة عن هذا السؤال لا نود الاستطراد بما لا يتفق مع هدف هذه الدراسة وحجمها، ولا نستطيع الاستغراق في اجراء «التنبؤات»، لاسباب متعددة معقدة، ولكن يهنا لقاء الضوء على النقاط التالية :

(1) ان تخفيف التوتر مع الاتحاد السوفييتي لا يعني بالضرورة تخفيض الانفاق العسكري وما يرتبط به، بل ربما يؤدي الى زيادته وإن بوتيرة اقل نسبيا (كما في حالة برنامج الدفاع الاستراتيجي الامريكي).

(2) ان المشاركة في جهود التسوية السلمية لبعض الصراعات في العالم الثالث لا تعني التخلي عن هدف السيطرة على امدادات الطاقة والمواد الخام وفرص التجارة والاستثمار في العالم الثالث، لا بل انها قد تمثل مخرجاً لتثبيت هذه السيطرة بوسائل أخرى.

(3) ان الازمة الاقتصادية الامريكية في السنوات القليلة الاخيرة لم تعد بالدقة «ازمة تضخم ركودي» على نحو ما حدث في فترة 1975 - 1985 فقد تحقق كما رأينا خفض ملموس في معدل التضخم. وهذا ما يوحي بتحول الطابع الرئيسي للازمة الى «ازمة إفراط في الانتاج» او نقص الاستهلاك، وهو ما يعني انخفاض مستوى الطلب الفعلي (الاستهلاكي والاستثماري). وسبق ان لاحظنا الوسائل او السياسات المؤدية الى ذلك وهي تقييد المعروض النقدي والائتماني، ارتفاع ضرائب الدخل الشخصي، تقلص نفقات الدعم الاجتماعي.. الخ.

فهل يعني هذا ان التخلي عن النهج الكينزي (التركيز على حفز الطلب) وتبني نهج النقديين واقتصاديات العروض (التركيز على حفز قطاع الاعمال الخاص الكبير) قد أوصل الى نقطة اختلال جديدة؟ يبدو لنا ان الاجابة هي بالاثبات، وفي عبارة اخرى: ان ادارة الطلب - بهدف مكافحة التضخم - قد أدت الى قصور الطلب في مواجهة فيضان نسبي للعرض، مما يدعو الى توقع صعود موجة انكماشية عامة تدشن تحول الدورة الاقتصادية الى دورة ركود، مما قد يدعو الى حفز الانفاق العسكري.

الخلاصة

لم يستطع النظام الامريكي في اوائل السبعينات الاستمرار في تحمل تكلفة «سياسات الطلب»، وهو الآن في أواخر الثمانينات لا يستطيع الاستمرار في تحمل تكلفة «سياسات العرض» كما لا يقدر فيما يبدو على معاودة «حفز الطلب». لذلك تبدو «خيارات السياسات» محدودة جداً امام النظام. ويمكن بالتالي ان نتوقع ان تشهد المرحلة القادمة سلسلة من الدورات المتعاقبة قصيرة الاجل يتحدد نوع كل منها بطبيعة المتغيرات الحادثة والسياسات المختارة لمواجهةها. وبتعبير آخر، ان الازمات الدورية المتكررة سوف تستمر ولكن على فترات اقصر (ركود، تضخم، ركود تضخمي..). واذا نظرنا من زاوية «صانع السياسة الامريكي» فان التغلب على الازمة الراهنة ممكن في الاجل المتوسط بشرط:

(1) نقل جزء من عبء الازمة الى اليابان وأوروبا الغربية، من خلال تحميلها بـ «كبر - ومتزايد - من النفقات العسكرية للتحالف الغربي، ومن خلال الحد من توسع الصادرات الياباني ثم الاوربي في السوق الامريكية مقابل زيادة فرص التصدير الامريكي.

وبالطبع سوف يكون هذا الامر اكثر صعوبة في حالة حدوث ازمة عامة في النظام الرأسمالي العالمي .

(2) الاستمرار في المحافظة على مستوى منخفض لأسعار المواد الاولية والنفط بالمقارنة مع اسعار السلع المصنعة ذات المحتوى التكنولوجي المتقدم . وهو ما يعني نقل جزء آخر من عبء الازمة الى عاتق العالم الثالث عبر التدهور في «شروط تجارته الخارجية» .

(3) تحقيق شيء من التوازن بين الانفاق العسكرى والانفاق الاجتماعي الحكومي ، ضمن سياسة اكثر فعالية للموازنة العامة . وربما يرتبط هذا بعقد اتفاقيات للحد من التسلح مع الاتحاد السوفييتي .

أما في الاجل الطويل وبعيد المدى فان لنا ان نتوقع حدوث نجاحات مهمة في مضمار التحرير الاقتصادي للعالم الثالث ، وبلوغ اليابان درجة من التطور السياسي والعسكرى تتكافأ مع وزنها الاقتصادي والاستراتيجي ، وبلوغ أوروبا الغربية ذات السوق الموحدة درجة من التطور الاقتصادي تتكافأ مع وزنها السياسي والعسكري ، بالإضافة الى نضج الاصلاحات الاقتصادية في كل من الاتحاد السوفييتي والصين . ويعني هذا كله عدم قدرة النظام الاقتصادي الامريكي مستقبلا على الاستمرار في «تصدير الأزمات» كطريقة لحلها ، فلا يبقى الا «مواجهة الازمات» كخيار مفروض تاريخيا . ولا يتسنى هذا سوى بتغيير جوهري في طبيعة النظام الاقتصادي وعلاقاته الخارجية ، غير أن لهذا حديثاً آخر .

المصادر العربية

ب. ب. ، سويزى ، ب. 1978 رأس المال الاحتكاري ، (ترجمة حسين فهمي مصطفى) . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب .

زكي ، ر. 1987 التاريخ النقدي للتخلف . الكويت : عالم المعرفة .

عبدالله ، أ. ص .

1984 «انهيار نظام بريتون وودز الامبريالية النقدية الأمريكية» . المؤتمر العلمي السنوي التاسع للاقتصاديين المصريين بالجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع . القاهرة : 15 - 17 نوفمبر .

عيسى، م. ع.

1984 العالم الثالث والتحديات التكنولوجية الغربية. بيروت : دار الطليعة.

النجار، س.

1987 «التطورات الجديدة في النظام المالي الدولي». مصر المعاصرة (409، 410) : 5 - 27.

المصادر الأجنبية

Cohen, B.

1977 Organizing the World's Money: The Political Economy of Monetary Relations. London: Macmillan.

Congdon, T.

1982 "What's Wrong with Supply-Side Economics?" Policy Review 21 (Summer): 9 - 17.

Department of Commerce, USA

1983 Basic Data (February). Washington, DC: Department of Commerce.

Deutsch, K.

1980 Politics and Government. New York: Houghton Mifflin.

Friedman, M. & Friedman, R.

1979 Free to Choose: A Personal Statement. New York: Avon Books.

International Monetary Fund (IMF)

1989 International Monetary Fund Survey (23 January). Washington, DC: IMF.

Luxemborg, R.

1951 The Accumulation of Capital. London: Routledge & Kegan Paul.

Mandel, E.

1982 La Crise 1974 - 82, Les Faits, Leur Interpretation Marxiste. Paris: Flammarion.

Nau, H.

1976 Technology Transfer and US Foreign Policy. New York: Praeger.

Newsweek

1987 30 November

Organization for Economic Cooperation and Development (OECD)

1979 Interfutures: Facing the Future. Paris: OECD Development Center.

Piven, F. & Cloward, R.

1982 The New Class War: Reagan's Attack on the Welfare State and its Consequences. New York: Pantheon.

Reynolds, A.

1982 "The Trouble with Monetarism." Policy Review 21 (Summer): 19 - 42.

Sachs, I.

1982 "The Crisis of the Welfare State and the Exercise of Social Right to Development." International Social Science Journal 34 (1): 133 - 148.

Sawhill, I.

1988 "Poverty in the USA: Why is it so Persistent?" Journal of Economic Literature 26 (3): 1073 - 1119.

Solomon, E.

1982 Beyond the Turning Point: The US Economy in the 1980s. San Francisco: W.H. Freeman.

Urban Institute

1984 Annual Report (1984). Washington, DC: Urban Institute.

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توافر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة، يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة الى المجلة على عنوانها التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية

ص. ب: 5486 صفاة - الكويت 13055 فاكسميلي 2549237

أو الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين: 2549387-254921

ثمن المجلد للمؤسسات: خمسة عشر ديناراً كويتياً أو ما يعادلها

ثمن المجلد للأفراد: خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها

ثمن المجلد للطلاب: ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها